الصعود الصيني في قطاع الطاقة العراقي: من وافد جديد الى لاعب مهيمن

الكاتب:

يريڤان سعيد

زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن باحث في برنامج مصطفى البارزاني للدراسات الكردية العالمية في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن.

سردار عزيز

باحث ومحلل وكاتب عمود ومستشار اسبق في برلمان إقليم كردستان مهتم بالعلاقات الصينية مع العراق ومع إقليم كردستان العراق وقضايا الحوكمة والمؤسسات.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/wp-content/uploads/202410//Saeed_ChinaIraq_final.pdf

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار ـ فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

خرجت شركات الطاقة الصينية من جولة تراخيص وزارة النفط العراقية في شهر أيار الماضي والتي عرض فيها 29 رقعة استكشافية نفطية وغازية كطرف مهيمن بعد ان نجحت هذه الشركات في تأمين عشر من أصل ثلاثة عشر عقدا تم توقيعها خلال هذه الجولة. وكانت شركة شيل هي الشركة النفطية الغربية الوحيدة التي شاركت في جولة التراخيص ولم تفز باي عطاء. ولم تبد شركات النفط الغربية او الامريكية الدولية اهتماما بتقديم أي عرض على الرغم من التحسينات التي طرأت على الشروط المالية للعقود. ويؤشر هذا النجاح المدوي للشركات الصينية تحولا مهما, معززا من وضع الصين القوي أصلا في مشهد قطاع الطاقة العراقي ويشكل تحديا كبيرا لوضع واشنطن الاستراتيجي في المنطقة. تأتي الهيمنة الصينية المتنامية في وسط تطورات متناقضة ظاهريا, ففي شهر نيسان الماضي, وقع رئيس الوزراء محمد السوداني العديد من مذكرات التفاهم مع شركات طاقة أمريكية, ركزت تحديدا على تطوير الغاز وإنتاج الطاقة. هذا التركيز يتماهى مع اهداف واشنطن الاستراتيجية الرامية الى تقليص نفوذ إيران السياسي في العراق وكذلك تعطيل الاندفاع الصيني للهيمنة على قطاع الهيدروكربونات العراقي. ان التناقض بين مذكرات التفاهم التي تم توقيعها من قبل الشركات الامريكية والعقود الممنوحة للصين توضح تباينا بين طموحات واشنطن وحقائق بيئة الاستثمار العراقية.

+9647905400123
Head@hewariraq. com

مقدمة

لقد حولت احتياطات النفط العراقية المهولة والتي تقدر بحوالي 145 مليار برميل البلاد الى مجال جذب لشركات النفط الدولية بعد الإطاحة بصدام حسين في عام 2003. ولم يكن هذا الامر تحولا اقتصاديا فقط, بل مثل عودة الى حقبة زمنية غابرة. ففي عام 1972 تسبب تأميم النفط بقطع الروابط مع شركات الطاقة الغربية, عازلة صناعة النفط العراقي عن الاستثمار والخبرة الغربية. وتسببت هذه العزلة والتي تلتها عقود من الحرب والعقوبات المقيدة بترك الاقتصاد العراقي والبنى التحتية للطاقة في حالة من الانهيار. مدفوعا بالحاجة الماسة للموارد المالية والخبرات الفنية بعد الغزو الأمريكي, فتح العراق ابوابه الى كل من الشركات الغربية والشركات الصينية. وكانت هذه الخطوة الاستراتيجية أساسية لبعث الحياة في شركات النفط وخلق الإيرادات المالية الضرورية لإعادة الاعمار.

استغلت الشركات الغربية والصينية بسرعة فرصة الاستثمار في الإمكانيات العراقية. في الوقت الذي كانت فيه شركات النفط الغربية مدفوعة بشكل رئيس بالفرص الربحية التي تتيحها احتياطات النفط العراقي الضخمة وغير المستغلة, رأت الصين الاستثمار على انه ضروري لأمن الطاقة ووسيلة لتوسيع تواجدها تدريجيا في بلد هيمنت عليه المصالح الغربية فيما مضى.

في عام 2008, منحت شركات نفط عملاقة مثل شيل وبريتش بيتروليوم وشيفرون وتوتال عقود بالإسناد المباشر من اجل تطوير حقول نفطية رئيسة في البلاد ولمدة عام واحد. ولكن, قام العراق بفسخ هذه العقود في وقت لاحق تحت الضغط حيث تم النظر الى هذه الشركات على انها استغلت بشكل غير عادل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق وانتفعت من إجراءات تعاقدية تفتقر الى المنافسة المطلوبة. لتجد الشركات الغربية نفسها في ظل غمامة من الشك, حيث نظر الى افعالها من منظار امتلاك دوافع خفية بسبب دورها المزعزع للاستقرار في سياسات دول الشرق الأوسط خلال القرن الماضي.[1] وفقا لاستطلاع رأي تم اجراءه في عام 2003, وجد ان هناك حوالي 80 بالمئة من العرب يعتقدون بان النفط كان الدافع الرئيس وراء الحرب الامريكية.[2] لذلك, ساهم منح شركات النفط الخمس الكبرى حصرا عقودا بإسناد مباشر بإذكاء هذه المخاوف.

في الوقت الذي كانت تتعرض فيه سمعة شركات النفط الغربية الى ضربات متتالية بسبب تجاوزاتها متسببة بتآكل موقعها المهيمن, سلكت الصين نهجا مختلفا. ففي عام 2007, وكبادرة حسن نية ولأجل بناء جسور ثقة مع القيادة العراقية الجديدة, اعفت الصين العراق عن 6.7 مليار دولار من التزامات الديون المستحقة عليه. وتخلت الصين عن ديون مستحقة ترتبت على العراق خلال حقبة نظام صدام حسين من اجل تسهيل الوصول الى العطاءات الخاصة بمشاريع النفط والبنية التحتية.[3]

في الوقت ذاته, تبنت الصين سياسة الحذر الدبلوماسي تجاه الولايات المتحدة,[4] متجنبة النقد العلني لغزو الاخيرة العراق ومؤكدة على رغبة الصين في المساهمة في إعادة اعمار العراق.[5] وبسلوكها هذا المسار الحذر, هدفت الصين الى حماية امنها القومي ومصالحها التجارية في العراق في الوقت الذي ادارت فيه التوترات مع الولايات المتحدة ببراعة. خلاصة الامر, ان السلوك الصيني التعاوني والمهادن سياسيا اخفى بطياته مناورات استراتيجية غايتها تأمين الوصول الى قطاع النفط العراقي ومشاريع إعادة الاعمار.

لقد أتت هذه الاستراتيجية اكلها في عام 2008 عندما اعادت بغداد وشركة النفط الوطنية الصينية بإحياء صفقة نفطية تعود الى عام 1997 من اجل تطوير حق الاحدب النفطي. فقد كان معظم النشاط في هذا الحقل في نهاية التسعينات محصورا على عمليات الاستطلاع الأولية نظرا للعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق في ذلك الوقت. وحاولت الصين الاستثمار في حقل حلفاية النفطي الى ان هذا السعي لم يتبلور عنه توقيع اي عقود مع العراق.[6] ومع رفع العقوبات بدء التطبيق التدريجي لبنود العقد لتصبح الصفقة الصينية للعمل في حقل الاحدب النفطي اول عقد نفطي ذو أهمية اتمته الحكومة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين. لقد تجاوز حقل الاحدب النفطي أهدافه الإنتاجية بشكل كبير عائدا على العراق بمكسب يبلغ قدرة 10 مليارات دولار لتوظيفها فيه جهود إعادة الاعمار.[7] ولكن, وكما أشار الى ذلك أحد المسؤولين الصينيين في قطاع النفط في عام 2009, ان الربح لم يكن الدافع الأساسي وراء الانخراط الصيني في بادئ الامر, فالصفقة كانت تتعلق بشكل كبير «بوضع قدم على عتبة باب» صناعة النفط العراقية والاستثمار في حقول أكبر بمرات من حقل الاحدب النفطي.[8]

ثم استطاعت الشركات الصينية تأمين عقود إضافية في العراق في عملية تقديم للعطاءات جرت في عام 2009 الى جانب شركات أخرى مثل اكسون موبيل وبريتش بيتروليوم واياني وشيل.[9] ولتقليل المخاطر, دخلت معظم هذه الشركات قطاع النفط العراقي كتكتل موحد وفي اغلب الحالات بشراكة مع الشركات الصينية.[10] ولكن, من بين كل هذه الشركات, لم تستمر الا شركة بريتش بيتروليوم وشركة اياني الإيطالية بالعمل داخل البلاد. فشركة اكسون وشركة شيل قامتا بتحويل اسهمهما الى شركات صينية وشركات أخرى بسبب الشروط التعاقدية غير المشجعة والبيروقراطية والبيئة الاستثمارية الطاردة والاهم من ذلك بسبب التباين السياسي بين واشنطن وبغداد والذي ترجم على ارض الواقع على شكل مخاطر مالية وامنية للشركات النفطية الغربية.[11]

ان التحالف العراقي مع الصين انطلق في نهاية عام 2014 في خضم القتال بالضد من داعش. في ذلك الوقت كانت بغداد بحاجة ماسة الى المساعدة الأمنية والمالية الامريكية لإيقاف تمدد داعش في البلاد. وعلى الرغم من ان رئيس الوزراء المنتخب حديثا حيدر العبادي كان ينظر اليه على انه مقرب من الولايات المتحدة, الا ان زيارته الى الصين في ذلك العام هي التي وضعت أسس هذه العلاقة الاستراتيجية.[12] واكتسب التوجه العراقي نحو الصين زخما إضافيا في فترة حكم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي والذي عمق وبشكل فاعل روابط العراق مع بكين. وكان

الجزء الأهم من هذه الشراكة هي صفقة فريدة يصدر العراق بموجبها 100,000 برميل من النفط يوميا الى الصين بمقابل المساعدة في مجال إعادة البناء.[13]

في شهر أكتوبر من العام 2023 وكجزء من اتفاقية إطار التعاون العراقية الصينية, زادت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني صادرات النفط العراقية الى الصين من 100 الف برميل يوميا الى 150 الف برميل.[14] وعلى الرغم من ان هذا يعود في جزء منه على الأرجح الى حسابات تتعلق بالنشاط التجاري العراقي, الا ان خطوة السوداني والمعتمدة على اتفاق اطار التعاون ابرزت التزام بغداد بدعم المشاريع الاستراتيجية بالتعاون مع نظرائه الصينيون في الوقت الذي يتم فيه تنحية المصالح الغربية جانبا.[15] حاليا, تنشط الشركات الصينية في 24 حقل نفطي وغازي في عموم العراق وستزيد العقود العشرة التي تم منحها الى شركات صينية مؤخرا هذا الرقم الى 34 مانحة بكين افضلية غير مسبوقة في قطاع الهيدروكربونات العراقي.[16]

المشاعر المشتركة المعادية للاستعمار

لقد أصبحت الصين وبشكل متزايد ذات جاذبية الى النخبة السياسية العراقية, تحديدا النخبة الشيعية منها, ويعود ذلك في سببه الى مزيج من العوامل التاريخية والجيوسياسية والحكومية. لقد خلقت هذه العوامل بيئة مواتيه للاستثمار الصيني في قطاع الطاقة العراقي, بشكل فاق على مصالح ونفوذ شركات النفط الغربية. ان استعداد الصين للاستثمار في مشاريع البنى التحتية العملاقة والذي اقترن مع قدرتها على تقديم حزم مالية من دون شروط سياسية يزيد من جاذبيتها.

يتناقض النهج الصيني اللاتدخلي بشكل كبير مع السياسات الغربية المتطفلة ويتناغم مع رغبة الزعماء العراقيين بتعزيز سيادة العراق. وهذا الامر يتمتع بأهمية خاصة في قطاع الطاقة. ويتأثر هذا المنظور, وتحديدا عندما يتعلق الامر بالنفط, بمعتقد راسخ معادي للاستعمار له جذر عميق يرتبط بالتاريخ والشعور الوطني في البلاد. ان امتلاك الشعب للثروات الطبيعية صار أحد السمات المعرفة للدستور العراقي ما بعد عام 2003, حيث اشارت المادة 111 من الدستور بشكل صريح الى ان موارد النفط والغاز هي ملك للشعب العراقي. وعلى هذا الأساس كانت عقود الخدمة الفنية الحذرة التي منحت لشركات النفط الدولية في عام 2009 متأثرة بوقع الإحساس العالي للملكية الوطنية للنفط.

لقد خلقت التوترات المستمرة بين النخبة الشيعية الحاكمة في العراق والولايات المتحدة مناخا غير ملائما للاستثمار الغربي. فزعماء الشيعة في العراق ينظرون الى أفعال واشنطن على انها محاولات لتقويض سلطتهم وهو ما يقود الى غياب عميق للثقة وشكوك حيال النوايا الامريكية. ويجد هذا الحذر اسسه في سلسلة من الأفعال قامت بها الولايات المتحدة تم تفسيرها على انها مقوضة لسلطان ونفوذ هؤلاء بما في ذلك قيام وزارة الخزانة الامريكية بفرض عقوبات على مصارف عراقية وافراد شيعة بسبب غسيل الأموال وانتهاك للعقوبات،[17]الحرب المحدودة والهجمات بالطائرات المسيرة على قيادات الفصائل المسلحة ضمن الحشد الشعبي،[18] والترويج لمشاريع خلق إقليم سني في غرب العراق.[19] نتيجة لذلك، عبر انعدام الثقة السياسية هذا عن نفسه على شكل غياب الفرص استثمارية امام الشركات الامريكية.

فالشركات الامريكية، وتحديدا الشركات النفطية، ينظر اليها اليوم على انها امتداد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.[20] ومن اجل تجنب أي تداعيات سياسية ودبلوماسية محتملة، تفضل النخبة العراقية الحاكمة استبعاد الشركات الامريكية وبالتالي تقليل مخاطر مواجهة قوتهم الكبيرة في الضغط والتأثير.[21] وهكذا، فان التداخل التاريخي ما بين التدخلات العسكرية الامريكية والسمعة المثيرة للجدل لشركات النفط الغربية التي تعود جذورها الى ارثها في استغلال الموارد والتدخل السياسي في الشرق الأوسط ساهم بشكل كبير في تقويض وضع ومكانة الشركات الغربية في العراق. طغى غياب الثقة هذا على التفاعلات ما بين هذه الشركات والعراق بشكل حال دون تطوير علاقات متبادلة تعود بالنفع على الطرفين.

على النقيض من ذلك، يقف التاريخ الى جانب الصين في هذا الشأن، ولا يعود هذا الامر فقط الى كونها لاعب جديد في قطاع الطاقة العراقي ليس لديه سجل من التدخلات السياسية ولكن أيضا بسبب ما ترسمه النخبة السياسية الشيعية من أوجه شبه بين ما مروا به من «عقود من الاضطهاد»[22] و«قرن الاذلال» الصيني والذي عاشته الصين من القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين والذي اتسم بالهيمنة الأجنبية والاستغلال والاضطهاد.[23] فقدرة الصين على تحرير نفسها من نير الامبريالية بالنسبة لهؤلاء يخدم كنموذج لضمان نجاة الشيعة والسلطة في العراق. ساهمت هذه النظرة الى العالم سواء كانت صحيحة ام لا في تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين النخب الشيعية وبكين.[24] هذه الديناميات غرست إحساسا بالأمن والثقة لدى

الزعماء الشيعة عند التفاوض مع نظرائهم الصينيين الذين لا يتمتعون بنفس السمعة التي يتمتع بها الغربيون من ناحية النزوع المحموم نحو تعظيم الأرباح.

العامل الجيوسياسي

من الناحية الجيوسياسية, ينظر الى الولايات المتحدة وبشكل متزايد على انها قوة في طور التراجع في منطقة الشرق الأوسط, في الوقت الذي ينظر فيه الى الصين على انها قوة صاعدة. في ظل هذا المشهد المتغير, يسعى المسؤولون العراقيون, كغيرهم في المنطقة, الى تقوية روابطهم السياسية والاقتصادية مع الصين كجزء من استراتيجية أوسع لتنويع علاقاتهم الاقتصادية والدولية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. فهؤلاء ينظرون الى الصين على انها شريك يمكن الاعتماد عليه وقادر على رعاية التنمية الاقتصادية في بلادهم من دون تدخل سياسي او فرض لقيود.

الولايات المتحدة أيضا ينظر اليها على انها تقوم بأعمال من شانها تخريب السيادة العراقية, بشكل يقوض من مصداقية الولايات المتحدة ويتركها عرضة للوصم بالتآمر والاتهام بامتلاكها اجندات خفية. كما ان القيود المصرفية والنقدية التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على العراق ينظر اليها على انها استخدام للدولار الأمريكي كسلاح بالضد من العراق,[25] وعزز فرض الولايات المتحدة لعقوبات على شركات وافراد وجماعات عراقية من الاعتقاد السائد بين النخبة الشيعية الحاكمة بان واشنطن حليف لا يمكن الاعتماد عليه. ففي شهر نيسان, اتهم زعيم عصائب اهل الحق, وهي فصيل مسلح متحالف مع إيران, الولايات المتحدة باستخدامها القوة الاقتصادية للإبقاء على وجودها العسكري في العراق.[26]

وحث اخرون العراق على تنويع مصادر الحوالات المالية الدولية بعيدا عن الدولار للحد من مخاطر الإجراءات العقابية التي قد تتخذها واشنطن في المستقبل. وهكذا, يرى زعماء شيعة الصين كبديل أكثر مقبولية في مجال دعم التنمية في العراق. وتردد صدى هذا الشعور على لسان رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي والذي أشار بالقول «معا مع أصدقائنا الصينيون, حاولنا اغتنام الفرصة التاريخية للتنمية في العراق.»[27]

في شهر أيار الماضي وقع السوداني صفقة مع شركة الصين الوطنية للهندسة الكيماوية قيمتها 8 مليارات دولار لغرض انشاء مصفى الفاو[28] ومنحها العديد من عقود النفط والغاز المهمة بعد أيام قليلة من عودته من زيارة الى واشنطن استغرقت أسبوعا كاملا في شهر نيسان

الماضي.[29] في لقاء مع رئيس شركة البترول الوطنية الصينية في شهر حزيران الماضي اكد السوداني على إمكانية دمج مبادرة الحزام والطريق الصينية مع طريق التنمية العراقي والذي يهدف الى ربط الخليج مع تركيا ومن هناك الى اوربا.[30] تعكس المبادرات الانفة, وعلى الرغم من وجود المحاولات الاستثمارية ذات التوجه الغربي الذي رعاها السوداني, تمحورا استراتيجيا من قبل النخبة الشيعية نحو تعضيد الروابط مع القوى الشرقية وتقليل الاعتماد على التحالفات الغربية.

الامن

يعد انعدام الاستقرار السياسي المزمن ونفوذ الجماعات المسلحة مصدرا من مصادر القلق الامني للشركات الغربية. فمخاطر الهجمات والخطف والابتزاز تردع الكثير من الشركات عن الاستثمار في السوق العراقية.

تأجلت خطة الحكومة العراقية لعقد جولة تراخيص الاستكشافات النفطية والغازية الخامسة والسادسة والتي كان من المزمع عقدها في شهر نيسان الى ما بعد انتهاء زيارة السوداني الى واشنطن. كان هدف السوداني الرئيس من هذه الزيارة طرح العراق كبلد مهيأ للاستثمار الغربي وتحديدا في مجال الطاقة وتأمين شراكات مع الشركات الامريكية المختصة في استخراج الغاز وتوليد الطاقة. وقع السوداني خلال هذه الزيارة العديد من مذكرات التفاهم مع شركات الطاقة في الولايات المتحدة مثل شركة هني وول وجنرال الكتريك وكي بي ار وترانس أتلنتيك بتروليوم وبيكر هيوس وايميرسون الكتريك وارك إنيرجي, املا بجذبها وإيصال رسالة إيجابية الى شركات الطاقة الغربية الأخرى للمشاركة في جولات التراخيص المقررة في شهر أيار.[31]

وعلى أي حال, فقد وجه الهجوم بالطائرات المسيرة على حقل خور مور الغازي في إقليم كردستان يوم 26 نيسان ضربة قاسية لجهود السوداني لأقناع شركات النفط بالاستثمار في العراق.[32] أبرز هذا الهجوم الذي أدى الى مقتل أربع عمال يمنيين حقيقة امتلاك الفصائل المسلحة الشيعية القدرة على الحاق خسائر بشرية واضرار مالية كبيرة.[33]

تمتلك هذه الفصائل نفوذا سياسيا مهما داخل حكومة السوداني وهي غالبا ما تكون ميالة للتعاون مع شركات ومؤسسات ترى فيها انها محايدة سياسيا. وعليه, فان مثل هكذا شركات قد تجد نفسها في وسط ملائم للفرص الاستثمارية.

على النقيض من ذلك, قد تواجه الكيانات القادمة من دول تعتبر معادية لهذه الجماعات صعوبات كبيرة. على العكس من الشركات النفطية الغربية متعددة الجنسيات, تدل اتفاقيات النفط والغاز الأخيرة على ان الشركات الصينية رسخت وجودها داخل ديناميكيات القوة المعقدة هذه. وشكل هذا الامر عائقا قاسيا امام السوداني في جهوده لتامين استثمارات أمريكية في قطاع الطاقة العراقي كجزء من استراتيجية شاملة تهدف الى تقليل اعتماد البلاد على استيرادات الغاز والكهرباء الأجنبية.

الفساد

يمثل الفساد أحد اهم مصادر القلق الاقتصادي في العراق وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. فالرشوة غالبا ما تلعب دورا جوهريا في تأمين العقود حيث تعد العمولات والعلاقات مع شخصيات او جماعات نافذة ومتجذرة في داخل النظام امرا حاسماً في هذا المجال. يثير هذا الفساد المتفشي داخل الحكومة العراقية مخاوفا لدى الشركات الغربية. فالخوف من الممارسات الجائرة والرشوة وصعوبة تطبيق العقود تجعل هذه الشركات قلقة من الاستثمار بكثافة في البلاد. فالممارسات الانفة تمثل مخاطرا جدية تحت قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة والذي يمنع الشركات الامريكية والافراد من الانخراط في مثل هكذا نشاطات واستخدامها لضمان الحصول على مشاريع تجارية. هنالك قيود قانونية مشابهة لهذه تنطبق على شركات غربية أخرى, تمنعها من المشاركة في ممارسات فاسدة من اجل تعزيز مصالحها. ففي التاسع عشر من شهر أيار الماضي كشفت السفيرة الألمانية في العراق كرستيانة هومان لقناة الشرقية بان الشركات الألمانية في العراق, والتي تنشط أساسا في قطاع الكهرباء والصحة, واجهت مطالب بدفع رشى من قبل مسؤولين حكوميين.[34]

يتداخل الاقتصاد السياسي في العراق بشكل كبير مع الفساد ويغذيه التفاعل بين النخب السياسية والأحزاب والفصائل المسلحة. فالحشد الشعبي العراقي أسس «مكاتب اقتصادية» تتيح له الوصول الى الاقتصاد الرسمي ـ تأمين العقود الحكومية, المشاركة في جهود إعادة الاعمار, والاستثمار في قطاعات مختلفة. ويضمن الحشد الشعبي منح العقود والفرص الاستثمارية الى الشركات المرتبطة به بالاستفادة من نفوذه الكبير داخل المؤسسات الحكومية.[35]

وفي الوقت الذي ينفر فيه هذا النموذج السياسي والاقتصادي القائم على ثقافة العلاقات الشخصية والفساد الشركات الغربية, يبدو انه يثبت فائدته للاستثمار الصيني. لقد وظفت الشركات

الصينية ثقافة المحسوبية لتعزيز مصالحها التجارية على حساب شركات النفط الدولية الغربية. في مقابلة مع برنامج مختص بالأعمال يبث على قناة العراق HD 24, زعم الخبير في إدارة الازمات علي الجابر بان العمولات وتحديد العقود المسبق هو ما ساعد الشركات الصينية على الفوز بمعظم جولات التراخيص الأخيرة.[36] ويذكر علي الجابر ان الشركات الصينية دفعت رشى وقامت بتشغيل عشائر محلية وتعاونت مع المكاتب الاقتصادية التابعة للجماعات المسلحة كجزء من استراتيجيتها للفوز بالعقود في مجمل عملياتها التجارية.[37] نتيجة لذلك, وسعت الشركات الصينية وبشكل كبير وجودها في عموم قطاعات الاقتصاد العراقي. في الوقت ذاته, ان الدعم الظاهر للبنية السياسية القائمة من قبل الصين يجد على ما يبدو تقديرا من النخب العراقية التي تستفيد منه سياسيا واقتصاديا.

البيئة التنظيمية والعقود

لا يزال الإطار التنظيمي للاستثمارات في العراق مبهما ومعقدا. فالمصالح التجارية لا تزال تواجه تحديات بيروقراطية وعقبات قانونية كبيرة. وقد قوض غياب الشفافية والتطبيق غير المتسق للوائح والشروط العقدية والقوانين ثقة المستثمرين بالبيئة التنظيمية في العراق كوسيط عادل. وتجلت مثل هكذا مخالفات على سبيل المثال في تأخير الدفعات والنزاعات التعاقدية المستعصية مع الحكومة العراقية. وهكذا, تسببت الالتزامات المالية غير الموثوقة بخلق مخاطر مالية كبيرة وتآكل ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار العراقية من وجهة نظر شركات النفط الغربية الدولية.

وكما تم الذكر انفا, فقد كان العراق حذرا عندما فتح قطاع الهيدروكربونات الخاص به امام شركات النفط الدولية بسبب تأثر رؤى الأجهزة البيروقراطية العراقية بتاريخ طويل من ارتباط النفط بالوطنية والتي تنظر الى شركات النفط الغربية بعين الشك كمستغل محتمل لثروات البلاد الطبيعية. ولذلك, اخذت العقود النفطية التي منحت خلال جولات التراخيص الأولى شكل عقود الخدمة الفنية, وهي صيغة استخراجية ينظر اليها غالبا على حامية للسيادة وللموارد الطبيعية على المدى البعيد. وفقا لهذه الاتفاقيات, تدفع الحكومة العراقية لشركات النفط رسوما محددة لكل برميل نفط يتم استخراجه.[38]

لم تكن البنود المالية لهذه العقود, حتى بالنسبة لحقول مستغلة بشكل جيد مثل الرميلة ومجنون الزبير والتي يصل احتياطيها المؤكد الى أكثر من 60 مليار برميل, كافية لشركات النفط

الدولية الغربية لتأمين الربح الاستثماري.[39] وهكذا, ساهمت اللاجدوى الاقتصادية لهذه العقود في انسحاب شركات النفط الدولية الغربية بعد ان وصلت المفاوضات الرامية لتحسين بنودها الى طريق مسدود. وعطل هذا الامر من قدرة العراق على جذب الاستثمارات والوصول الى الإنتاج المستهدف وخاصة من قبل الشركات الغربية بما في ذلك بعض الشركات الامريكية.[40] علاوة على ذلك, قللت الفقرات المالية الغير جذابة للعقود خلال جولات التراخيص اللاحقة بالإضافة الى عوامل أخرى من اهتمام شركات النفط الدولية, وهو ما دفع الكثير منها الى الامتناع ان المشاركة في عمليات تقديم العطاءات.[41] من اجل جذب شركات النفط العالمية، قامت وزارة النفط العراقية في عام 2018 بتقديم نموذج أكثر جاذبية لعقد التطوير والإنتاج خلال الجولة الخامسة من التراخيص منحت لاحدى عشر حقلاً جديدًا للنفط والغاز. صمم نموذج مشاركة الأرباح هذا ليكون ذو قابلية على الاستجابة الى التباينات في كلف انتاج النفط الخام. ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار النفط وتنخفض فيه كلف الإنتاج, سيعود هذا الامر بالطبع بالفائدة على كلا الطرفين؛ على العكس من ذلك, فان الأسعار المتدنية والتي تقترن مع ارتفاع في الكلف تميل الى ترجيح كفة الفائدة نحو نصيب الحكومة.[42]

ومهما يكن من الامر, لم يكن تحسين الشروط المالية للعقود واصلاحها كافيا لإقناع شركات النفط الغربية للاستثمار في العراق. على سبيل المثال, كانت شركات كبرى مثل اكسون موبيل وتوتال واياني مؤهلة للدخول في جولة التراخيص الخامسة, الا ان شركة اياني كانت الوحيدة التي قامت بتقديم عطاءات والتي لم يكتب لها النجاح في نهاية المطاف.[43] تسبب غياب التنافس في خلق بيئة مواتية للشركات الصينية لتقديم عطاءاتها, ليؤدي ذلك لفوز شركتين صينيتين, جيو جيد و يونايتد انيرجي كروب, مع شركة الهلال النفطية الإماراتية (والتي أبدت اهتمامها في وقت سابق للعمل في كوردستان), بستة عقود في الوقت الذي لم تنجح فيه بقية التكتلات من الحصول على عقود في هذه الجولات.

من اجل جذب شركات النفط الدولية للمشاركة في جولات تراخيص النفط والغاز الخامسة والسادسة, قامت وزارة النفط العراقية بتحسين شروط العقود مرة أخرى بما في ذلك طرح نموذج سخي لمشاركة الأرباح امام المتعاقدين.[44] ولكن, برز نمط مشابه لما حدث خلال فترة جولة تراخيص عام 2018, ولكن على مستوى أكبر. فللمرة الثانية, عاد غياب المنافسة من

الشركات الغربية بالفائدة على شركات الطاقة الصينية, ليمكنها من توظيف هذه الفرصة لتحقيق انتصارات كبرى في مجال تأمين الحصول على العقود.

خاتمة

في الوقت الذي أكد فيه القادة العراقيون على أهمية الاستثمار الغربي في قطاع الطاقة, الا ان أفعالهم تزيد من اعتمادية العراق على الأسواق الصينية وشركات النفط. ان الخطاب الداعي الى تحجيم المشاركة الصينية المتنامية لا يتبلور في الاغلب ليأخذ شكل فعل واقعي. فالجهود الرامية لكبح النفوذ الصيني في واقع الامر كان لها تأثير محدود او منعدم أصلا. بدلا عن ذلك, برز العراق كمصدر محوري للطاقة بالنسبة الى الصين, في الوقت الذي تمتلك فيه الشركات الصينية تأثيرا كبيرا داخل قطاع الهيدروكربونات العراقي. على الرغم من ان هذا التحول يعزز من امن الطاقة الصيني, الا انه ينسجم في الوقت ذاته ويعزز المصالح الاقتصادية والاهداف الجيوسياسية الإيرانية من خلال اضعاف النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة في العراق.

ان استمرار غياب الاهتمام من الشركات الغربية المدفوعة بالربح بالعمل في العراق يتجاوز مسألة الاعتبارات المالية. فالبيئة الاستثمارية العراقية بكل بساطة لا تستحق عناء المخاطرة السياسية والقانونية والأمنية المهولة التي تواجهها هذه الشركات. وفي الوقت الذي تعد فيه مراجعة الشروط المالية في عقود التراخيص خطوة في الاتجاه الصحيح, الا ان بغداد تحتاج الى تحسين الاستقرار السياسي وتهيئة إطار قانوني محكم وبيروقراطية سلسلة ووضع أمنى أفضل لجذب استثمارات شركات النفط الغربية الدولية. مثل هكذا عوامل تقلل من المخاطر وتطمأن الشركات حول جدوى استثماراتها على المدى البعيد. على العكس من ذلك, يبدو ان الشركات الصينية لا تردعها هذه المخاوف. فحتى هذه اللحظة, يبدو ان هذه الشركات تضع اعتبارات امن الطاقة وتعزيز نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط فوق اعتبارات الربح بما ينسجم مع مبادئ مبادرة الحزام والطريق. ويأتي هذا الامر في وقت ينظر فيه الى النفوذ الأمريكي في العراق وعموم المنطقة على انه في طور الانحسار.

الهوامش:

1. Netanel Avneri, “The Iraqi Coups of July 1968 and the American Connection,” Middle Eastern Studies 51, no. 4 (2015) 649–63.
2. Shibley Telhami, “Arab Public Opinion on the United States and Iraq: Postwar Prospects for Changing Prewar Views,”
Brookings, June 1, 2003.
3. “Chinese Government Cancels $6.7 Billion of the Government of Iraq’s Outstanding Debt Obligations,” Aid Data Project, William & Mary University, accessed August 29, 2024
4. Yitzhak Shichor, “Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars,” in Chinese National Security Decisionmaking Under Stress, ed. Andrew Scobell and Larry M. Wortzel (Strategic Studies Institute War College, 2005), 191–228.
5. “China Wants Deals With Iraq to Remain,” Al Jazeera, August 8, 2003.
6. “Oil, Business, and the Future of Iraqi Sanctions,” The Washington Institute for Near East Policy, November 24, 1997.
7. Tang Tianbo, “Chinese Reconstruction Investment in Iraq and How It Is Being Misunderstood,” Manara Magazine, July 2, 2022.
8. Haider Hamood Radhi Al-Shafy, “CNPC, CNOOC and SINOPEC in Iraq: Successful Start and Ambitious Cooperation Plan,” Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) 9, no. 1 (2015): 78–98
9. Keith Bradsher, “As Iraq Stabilizes, China Bids on Its Oil Fields,” The New York Times, June 30, 2009.
10. Kirsten Korosec, “Iraqi Oil Auction: Asian, European Countries Snap Up Contracts,” CBS News, December 11, 2009.
11. Simon Watkins, “China Replaces Western Energy Firms in Iraq’s Supergiant Oil Field,” Oilprice.com, August 30, 2024.
12. Zana Gul, “The New Era in the Continuum of China and Iraq’s Relationship,” Asian Journal of Comparative Politics 8, no (December 5, 2022): 348–63.
13. Ibid.
14. “The Cabinet Decisions During Tuesday Session,” Iraqi News Agency, October 17, 2023.
15. Yerevan Saeed, “An Attack in Iraq Sends a Message: Closed To Western Energy Business,” New Lines Institute, July 24, 2024.
16. Kate Dourian, “Chinese Firms Snag Iraqi Oil and Gas Blocks,” Arab Gulf States Institute in Washington, May 31, 2024
17. “Iraq Bans 8 Local Banks from US Dollar Transactions,” Reuters, February 4, 2024.
18. Qassim Abdul-Zahra and Abby Sewell, “Airstrike in Central Baghdad Kills Iran-Backed Militia Leader as Regional
Tensions Escalate,” AP, January 4, 2024.
19. Suadad al-Salhy, “US Seeking to Carve Out Sunni State as Its Infuence in Iraq Wanes,” Middle East Eye, January 23, 2020.
20. Antonia Juhasz, “Why the War in Iraq Was Fought for Big Oil,” CNN, April 15, 2013.
21. Tim Wheeler, “Control of Oil Fuels Bush War Against Iraq,” People’s World, September 20, 2002.
22. Ranj Alaaldin, “The Shia and the Battle for Survival,” RUSI, August 2, 2013.

+9647905400123
Head@hewariraq. com

23. Alexander Rafatjoo, “A Century of Humiliation,” in Modern China, ed. Cary Krosinsky (Palgrave Macmillan, 2020),
75–79.
24. Sardar Aziz, “Past Grievances Draw China and Iraq Closer Together,” Doha Institute, August 12, 2024.
25. Zaher Mousa, “The US Holds Iraq Hostage With the Dollar,” The Cradle, January 22, 2023.
26. Ahmed Mohammed, “Asa’ib Ahl al-Haq Leader Calls on Iraqi PM to Push for Greater Control Over Dollar Funds in US Visit,” Channel 8, April 10, 2024
27. Adil Abdul-Mahdi, “China’s Modernization Enlightening for Iraq,” China Daily, November 22, 2022.
28. "Iraq Finalizes $8 Billion Fao Refnery Deal,” Gulf International Forum, August 6, 2024.
29. Amr Salem, “China’s CNCEC to Build Al-Faw Investment Refnery Project in Southern Iraq,” Iraqi News, May 15, 2024.
30. Amr Salem, “Baghdad Plans to Link China’s Belt and Road With Iraq’s Development Road,” Iraqi News, June 10, 2024.
31. Yerevan Saeed, “An Attack in Iraq Sends a Message: Closed To Western Energy Business,” New Lines Institute, July 24, 2024.
32. Ibid.
33. Ibid.
34. Al Sharqiya TV, “Game of Thrones: Christine Hohmann – German Ambassador to Iraq,” accessed September 30,
2024, 42:13.
35. Rima Mansour, “Networks of Power: Mapping the Influence of Political and Economic Elites,” Chatham House,
February 25, 2021.
36. Ali Al-Jabar crisis management expert interview, Iraq 24 HD TV, May 31, 2024, 2:24.
37. Ali Al-Jabar crisis management expert interview, Iraq 24 HD TV, May 31, 2024, 2:24.
38. Mayah Shabib Al Shammari and Ahmed Sajjad, “Oil Policy and Investment licenses Contracts in Iraq (Analytical
Study),” Gharee for Economics & Administration Sciences 16, no. 2 (2019): 1.
39. Robin Mills and Luay al-Khatteeb, “Iraq 5th Bid Round Analysis,” Iraq Energy Institute, May 19, 2018.
40. Ibid.
41. Kate Dourian, “Chinese Firms Snag Iraqi Oil and Gas Blocks,” Arab Gulf States Institute in Washington, May 31, 2024.
42. Robin Mills and Luay al-Khatteeb, “Iraq 5th Bid Round Analysis,” Iraq Energy Institute, May 19, 2018.
43. Ibid.
44. Mahmood Baban, “Iraq Finalizes Fifth-Plus and Sixth Rounds of Oil and Gas Contracts, Yielding Over 30% Proft for Participating Companies,” Rudaw Research Center, May 15, 2024

التوصيات والملاحظات:

- استفادت الشركات الصينية العاملة في مجال الطاقة من انفتاح سوق النفط والغاز العراقية بعد عام 3002 لتوسع من وجودها بشكل تدريجي وتؤسس حضورا راسخا منحها مكانة الصدارة بين الشركات الدولية الناشطة في العراق.

- تميزت شركات الطاقة الصينية عن نظيراتها الغربية باستعدادها للمجازفة لتحمل مخاطر العمل في البيئة الاستثمارية العراقية المتوترة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية والقانونية المعقدة في البلاد على العكس من الشركات الدولية الغربية الحذرة.

- هناك تفضيل ضمني من النخب السياسية العراقية للاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة ويعود ذلك الى عدة أسباب ذاتية تتمثل بالعقد والمخاوف التاريخية والارث التدخلي الذي لعبته الشركات الغربية في العديد من بلدان الشرق الأوسط والنظرة الى الصين على انها لاعب صاعد وواعد في مستقبل المنطقة وأسباب موضوعية تتمثل بالخوف مما قد يسببه الصدام مع الشركات الغربية في توتير لعلاقات العراق مع دولها الام.

- على الرغم من وجود التفضيل المذكور انفا, الا ان هذا الامر لا يعني قيام الحكومات العراقية المتعاقبة بتبني سياسة استثمارية استبعدت فيها الشركات الغربية بشكل ممنهج. فعزوف شركات الطاقة العالمية الغربية وتراجع رغبتها في العمل في داخل العراق نابع من مخاوف واعتبارات امنية ومن تعقيدات إجرائية وبيروقراطية بالإضافة الى حسابات تتعلق بالربحية والجدوى الاقتصادية والفساد المؤسساتي.

- ضرورة التشبث بالمسار والتوجه الحكومي الحالي والقائم على تشجيع جميع الشركات العالمية الغربية بما في ذلك الامريكية للاستثمار في قطاع الطاقة العراقي وتذليل وتحييد الصعوبات الأمنية والإدارية والفنية المنفرة لهذه الشركات, وابعاد ميدان الاستثمارات الأجنبية في قطاع استراتيجي مهم مثل قطاع الطاقة عن الاعتبارات الأيديولوجية المتباينة للقوى السياسية الرئيسة في العراق.

+9647905400123
Head@hewariraq. com

التوصيات والملاحظات:

- تسلط الدراسة الضوء على عودة الاستقطاب الطائفي في الشرق الاوسط وتزايد احتمالات انزلاق تلك المنطقة الى المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار، وفي خضم ذلك كله يأتي التراجع الأمريكي عن المنطقة ليزيد من الطين بلّة. لذا فهي تحذر من مغبة نأي الولايات المتحدة بنفسها عن هذه المنطقة وإذا كان لابد من ذلك يتعين عليها ان تقيم بعناية الطريقة التي تنسحب منها من المنطقة.

- حذرت الدراسة الولايات المتحدة من الانسحاب من الشرق الأوسط وان الفراغ الذي سيخلفه هذا الانسحاب سيملأه المنافسون، روسيا والصين في المقام الأول، ويتركها للفوضى والعنف، وفي نهاية المطاف ستجد نفسها مضطرة للتدخل من جديد.

- وجهت الدراسة نقداً إلى دور الكيان الصهيوني في المنطقة ودورها في تأجيج الصراعات الطائفية في المنطقة وسعيها لوضع الولايات المتحدة وايران على طريق المواجهة.

- على الرغم من العقوبات الاقتصادية على إيران الا ان الولايات المتحدة فشلت في احتواء إيران او في اجبارها على الانكفاء والانسحاب من مناطق نفوذها في العالم العربي، بل الأمر على خلاف ذلك تماماً.

- ركزت الدراسة في اكثر من موضع على حقيقة ان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي هو الذي عزز من قوة ايران ونفوذها.

- افضل مايمكن ان تفعله الولايات المتحدة، في ظل الظروف الحالية، هو الحيلولة دون تفاقم الصراعات الاقليمية على امل ان يفضي ذلك الى حالة من الهدوء النسبي من شأنها ان توفر فرصة لإرساء اطر اقليمية جديدة.

+9647905400123
Head@hewariraq. com